الاتحاد الاشتراكى :

محاذير عديدة .. ومخرج وحيد !

عندما اقيم الاتحاد الاشتراكى كمنبر مفترض أنه يمثل تحالف قوى الشعب العامل حددت صيغته واساليب عمله - ككل شىء آخر - تحديدا علويا ، ومن أعلى أيضا حددت صيغة التحالف ذاتها وحددت قواته ، وجرى اختيار ممثلى الفئات المختلفة فى هذا التحالف .

وفى فترة ماضية تصور البعض أن الكثرة العددية للقاعدة يمكنها أن تتلافى الاثار الضارة للتكوين العلوى وللاسلوب الادارى ، لكن الخطأ الذى تراكم ليصبح خطرا - يهز فكرة التحالف من جذورها ، كان يكمن فى أن الاختيار من أعلى قد أدى الى هيمنة وانفراد احدى قوى التحالف [هى بالتحديد اكثر فئات التحالف ثراء واقلها عددا ، أعلى فئات التحالف صوتا واقلها تمثيلا للاهداف المعلنة للاتحاد الاشتراكى] هذا الخطأ أو الخطر أدى فى كثير من الاحيان الى أن تتحول شعارات واعمال الاتحاد الاشتراكى الى صوت بغير رنين وبغير صدى ، وتكاثرت الاعضاء فيه بغير وجدان ، وتواجدت بغير تفاعل ، واستمعت بغير اقتناع ، ومع المزيد من تسلط الفئات العليا فى السلم الاجتماعى ازدادت عزلة الاتحاد عن جماهير التحالف الغفيرة من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ، وما لبثت هذه العزلة أن أصبحت فى ذاتها سبيلا للمزيد من تسلط الفئات العليا واحكام قبضتها على كل مفاتيح السلطة المفترضة فى الاتحاد الاشتراكى .

ورويدا رويدا تحولت انتقادات الجماهير المتراكمة وتساؤلاتها التى بغير اجابة الى اعراض كامل ، وانقطاع للصلة ، وانتهت حالة الضعف المتصل الى نهايتها الطبيعية .

وهكذا تثور من جديد ، وبعد سلسلة متعاقبة من التجارب التى لا ينكر أحد اخفاقها ، قضية اعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكى وتبرز هذه المرة مسألتان هامتان جديدتان :

١ ـ المنابر ..

٢ ـ عدم اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكى كشرط لعضوية الهيئات الاخرى ، الامر الذى يتيح الفرصة امام الانسان ـ غير الراغب فى الانضمام الى الاتحاد الاشتراكى ـ فى أن يمارس نشاطا تشريعيا او نقابيا او اجتماعيا .

والحقيقة أن هاتين المسألتين الهامتين والجوهريتين لم تحظيا لا بالكثير ولا بالقليل من الدراسة او التوضيح ، وكل ما توافر حولها هو مجرد اجتهادات فردية اتخذت صورة التصريحات الصحفية لبعض المسئولين ، ولكنها كانت فى كثير من الاحوال متضاربة وغير دقيقة ، وهى فى النهاية غير ملزمة ايضا لانها سيقت فى مجال الاجتهاد والتفسير ...

اقصد انه بما أن الامر يمس مصالح فئات اجتماعية ، وتيارات سياسية عدة ، من المفترض انها ستمثل فى اطار هذه المنابر او حتى ستنسحب من التمثيل فيها ، فانه يتطلب وبالضرورة محاولة للاستماع لراى هذه الفئات فى المنابر واسلوب عملها وكيفية ايجاد تمثيل متكامل ومتوازن لها .. لكن ذلك لم يتم ، وهكذا فاننا ومن جديد نبدأ بالقرار العلوى أو يتهددنا البدء به ..

ان قضية الاتحاد الاشتراكى تثور بشكل ملح داعية الى تفكير جديد واسلوب جديد فى العمل . وهى ان شيئا الدقة قد ظلت مثارة دوما لكن البعض اغمض عينيه عنها تجاهلا . ثم انتهى الامر الى تسليم الجميع بان الصيغة المطبقة حاليا لم تعد صالحة . ولكى لا نقع فى المحظور ، فنكرر انفسنا واخطاءنا ـ ونحن نتصور اننا نجدد ونبتكر ـ فاننى اعتقد انه من المهم ان نحدد بعض المحاذير والاخطاء التى انهكت التجارب السابقة وقادتها الى الاحتضار المزمن وهى :

● التحديد الاجبارى من أعلى لصيغة معينة من التحالف ، ولاسلوب معين من « تشغيل » هذا التحالف ، ناسين أن « التحالف » يعنى المشاركة الاختيارية والمشاركة ليست تواجدا جسديا ، وانما تحديد ابتدائى مشترك لنوعية واساليب ومستقبل التحالف . .

● اقتناص فئة اجتماعية معينة [هى اكثر فئات التحالف ثراء واقلها ولاء لمبادئه المعلنة] لكل مناصب القيادة والتوجيه فى الاتحاد الاشتراكى . .

ان من حق العمال والفلاحين [وهم الاكثرية العددية والتى لا يجادل احد فى انها اقرب فئات التحالف لاهدافه المعلنة] من حقهم ان يتساءلوا ـ دون غضب أو حقد ـ لقد تواكبت على قيادة الاتحاد الاشتراكى اكثر من لجنة تنفيذية عليا ، فكم من اعضائها كان عاملا او فلاحا ؟ او حتى زعم انه عامل أو فلاح ؟ .

ان من حقهم ان يحاولوا أن يحصوا ولو على الامين العام للاتحاد الاشتراكى اكثر من شخص فمن منهم كان عاملا او فلاحا ؟ .

ان من حقهم ان يتساءلوا لقد توالى على منصب اصابع اليد الواحدة عدد الممثلين الفعليين والاصلاء للعمال والفلاحين فى ذلك الخضم الكبير

العدد من اجمالى اعضاء الامانات واللجان المركزية التى تواكبت على قيادة الاتحاد الاشتراكى خلال تكويناته السابقة المتعددة .

● وحتى فى حالة وجود ممثل للعمال أو الفلاحين فان من حق جماهير هاتين الفئتين أن تتساءل كيف تم اختياره ؟ وعلى اية اسس ؟ ولصالح اية فئة اجتماعية مارس نشاطه ؟ . لقد راينا عددا ممن قيل انهم يمثلون العمال والفلاحين فى هذا المستوى او ذاك من مستويات الاتحاد الاشتراكى وهم يعيشون ويتصرفون « كديكورات » متحركة ليس مطلوبا منها سوى ان تستكمل شكل التحالف .. يمكننى ان اؤكد دون مغالاة ان احدا منهم لم يكن يمتلك الاقناع الكافى بانه يمثل وبحق الطبقة التى قيل له انه يمثلها .

● والاتحاد الاشتراكى ليس مجرد وعاء تتجمع فيه طبقات عدة ويختلط فيه الحابل بالنابل ؛ فالمفترض انه فى الاساس وعاء للعمل السياسى ؛ ومن ثم فان الطبقات المختلفة تتواجد فى اطاره فى صورة تيارات سياسية المفترض فيها انها تتبنى افكارا ونظريات تدافع عن مصالح هذه الطبقة او تلك ؛ ويمكننى ان اقول ان هذا الواقع قد جرى انكاره فى كثير من الاحيان ؛ او استخدم حياله أيضا اسلوب الاختيار من اعلى لبعض ممثلين « منضبطين » و « مطيعين » من بعض التيارات السياسية لتلعب هى ايضا دورها « كديكور » يستكمل الشكل المطلوب .

كانت هذه بعض الاخطاء التى تراكمت فأدت بالتجربة الى فشل اقنع الجميع بضرورة التغيير .

واتجاسر فأضيف سببا آخر ..

هو انه وبالاضافة الى العوامل السابقة ؛ والتفاعل معها ، قد حدث تزايد محتدم فى اختلال التوزيع الاجتماعى للثروة ؛ الامر الذى أدى الى

تفاوت شاسع فى الدخول ومستويات المعيشة والذى كان لابد له من ان يوسع الهوة بين المتحدثين الى الجماهير من منبر الاتحاد الاشتراكى وبين الجماهير ذاتها .. وما ترتب على ذلك من انعكاسات فى تفاوت المصالح ، وتفاوت المطالب ، وتفاوت التطلعات الاجتماعية ..

والان ونحن نقبل على التجربة الجديدة فاننى - وبصراحة - لا اخفى خشيتى من وقوعها فى المحاذير السابقة أو بعضها .

انا لا أختلف مع صيغة « المنابر » بل لعل احدا لا ينكر أن اليسار كان اول من نادى بهذه الفكرة وبالتحديد خلال مناقشات لجنة العمل الاولى لتطوير الاتحاد الاشتراكى العربى والتى شكلها المهندس **سيد مرعى** عندما كان امينا للاتحاد ، لكن المشكلة تبقى فى الاجابة على أسئلة ثلاث **كيف** ؟ **ومن** ؟ وممن تتكون هذه المنابر ؟

كيف .. ؟

هل بالاسلوب العلوى والادارى القديم سوف يجرى تحديد المنابر وتصنيفها ؛ وتحديد اساليب عملها ونطاقاته ؛ ويجرى تقييدها وقبل ان تولد باطر محددة تخنق انفاسها وتحبس عنها القدرة على التجاوب مع جماهيرها والتعبير عن ارادتها ومطالبها ، ومجابهة القوى الاخرى - فى اطار التحالف - بهذه الارادة وتلك المطالب ؟ .

هل بالاسلوب العلوى والادارى القديم سيجرى « تكبيل » فكرة المنابر وتحويلها الى مجرد اضافة جديدة لرصيد التجارب المخفقة ؟

لمن .. ؟

هل يملك أحد - وقد تحددت اطر التحالف على اسس سياسية واقتصادية واجتماعية - فى المواثيق والبرامج والاهداف المعلنة للاتحاد

الاشتراكى ان يحرم فئة اجتماعية او سياسيه تؤمن بهذه المواثيق وتدافع عنها من ان توجد لنفسها منبرا معترفا به فى اطار التحالف ؟

ثم ان التحالف مشاركة ، اساسها وقاعدتها هو الفكر المتفق عليه ؛ وهو فكر محدد سلفا فى مواثيق واهداف الاتحاد الاشتراكى المعلنة والتى لم يطالب احد بتغييرها . ولو ان أحدا فعل ذلك فان الامر يتطلب بالضرورة وقفة من كل الفئات والطبقات الاجتماعية الاخرى لتناقش هل تنضم الى التحالف الجديد بأسسه وافكاره الجديدة أم لا ؟

ومن هنا يثور السؤال : ما هو موقع هؤلاء الذين يتنكرون اليوم للاهداف والمواثيق المتفق عليها كصيغة للتحالف ؟ ولقد يبدو غريبا ان يثار السؤالين السابقين معا . . لكن التناقض الخطير يكمن فى ان البعيدين عن صيغة التحالف وفكرها يريدون ان يزيحوا ـ وتحت رايات التحالف ـ اكثر القوى قربا من اهداف وبرامج هذا التحالف .

مـن . . ؟

وتلك هى القضية الاساسية ؛ فلقد يتصور البعض انه يمكن اعادة التركيبة القديمة بديكورات جديدة اسمها « المنابر » .

ان اللجوء الى فكرة المنابر يعنى ـ وبوضوح ـ ان ثمة طبقات اجتماعية وتيارات سياسية لم تجد لنفسها تعبيرا حقا داخل الاطر السابقة للتحالف ، وان هذه الطبقات والتيارات كانت من التواجد والفعالية بحيث ادت عزلة الاتحاد الاشتراكى عنها وتنكره لها الى احتضاره وفقدانه توازنه الاجتماعى والسياسى واختلال علاقاته بالجماهير .

المنابر تعنى ان القوى الاجتماعية والسياسية التى فرضت هيمنتها طوال التجارب السابقة على مفاتيح القيادة فى الاتحاد الاشتراكى ليست ذات صفة تؤهلها لتمثيل مختلف فئات التحالف . ومن ثم فقد احست فئات ذات وزن اجتماعى وسياسى لا

ينكره احد بالغربة عن الاتحاد الاشتراكى ، ولقد ترك ذلك اثرا سلبيا تماما على الاتحاد ذاته وعلى قدراته وعلى قدراته « التمثيلية » .

وهكذا فقد تحتم البحث عن صيغة جديدة ..

اقول صيغة جديدة وليس « ديكورات » جديدة . صيغة فى العمل وفى التعامل تنفى وترفض الاسلوب العلوى والادارى فى « الاختيار » والغرض « والفرز » و « الانتقاء » . وبغير ذلك فسوف تتحول المنابر الى أجهزة صماء ، عاجزة عن « التمثيل » فاقدة للقدرة عن التعبير .

والمنابر تعنى وقبل كل شىء « التمايز » .. واقرار هذا « التمايز » تعنى افتراض اختلاف أسلوب النظر الى الاشياء . تعنى تفاوت الاوضاع والتطلعات الاجتماعيه . واختلاف التوجهات السياسية .. وذلك كله يتطلب أكبر قدر من المرونة تجاهها . ومن اتاحة حرية الحركة امامها ومن خلالها ..

والمنابر تعنى « المشاركة » اى الاشتراك اشتراكا متساوى ومتكافئا فى القدر المتاح من حريه العمل السياسى ومن حرية التعبير السياسى والاجتماعى وفى ادوات التعبير من « صحافة واذاعة . وباختصار فانه لا تصور لوجود منابر ، بدون تصور امكانية هذه المنابر فى التعبير المستقل والمتكافىء عن وجهات نظرها المتمايزة .

وهذا التعبير المستقل والمتميز يفترض فى المنبر ان يمثل ويحق بتلك الفئه الاجتماعية أو السياسية التى يعبر عنها ، ويتطلب أولا وأخيرا الاحترام المطلق لحق كل فئة وكل تيار فى اختيار ممثلين داخل هذا المنبر .

الى هنا ويثور سؤال هام .. كيف اذن يمكن للمنابر ان تتواجد ، وان تعمل ، وان تتفاعل ؟ والاقتراحات عديده ، لكننى أكتفى بايراد مثال واحد ، او نموذج واحد ، لعله ان لم يكن مقبولا تماما من كافة الاطراف ، فانه يكون

مجرد - وسيلة ايضاح - تفصح عن المنطق ، او المنهج الذى يتعين أن يسود عملية تأسيس « منبر » ما ..

نحن نتفق على أن يبقى المؤتمر القومى العام ممثلا - بشكل أو بآخر - للاطار العام للتحالف باعتباره الجهاز المنتخب من القاعدة المشتركة للمنابر .. اى مجمل اعضاء الاتحاد الاشتراكى ..

لكنه والى جواره فانه من الممكن ان يتواجد نوع من « الجمعيات العمومية » أو « المؤتمرات الجزئية » للمنابر المختلفة ؛ تنتخب أو تختار من الاعضاء الملتفين حول راية هذا المنبر أو ذاك ؛ واعتقد أنه من حق - بل من واجب - كل منبر أن يصدر برنامجا مميزا له للمرحلة المقبلة يحدد فيه اهدافه ونقاط اتفاقه مع الاطار العام للتحالف ونقاط تمايزه ؛ ، وهذه « المؤتمرات الجزئية » أو « الجمعيات العمومية » يمكنها ان تقر البرنامج المقترح للمنبر ، وان تختار القيادة التى تملك حق التحدث باسم المنبر ، وان ترسم اسلوب ومنهج تعامل « المنبر » مع المنابر الاخرى ومع الاطار العام للتحالف ..

وبهذا الشكل يمكن « للمنبر » ان يكون « اداة » تمثيليا حقا ؛ ويمكنه ان يتواجد فى حقل العمل السياسى كأداة « متميزة » للعمل السياسى فى اطار التحالف ، ويمكنه ان يسهم مع المنابر الاخرى فى دعم الاتحاد الاشتراكى وتعزيز جماهيريته وربطة ربطا محكما بالارادة الشعبية ؛ وتجعل منه ممثلا تمثيلا حقيقيا لهذه الارادة .

وبهذا الشكل يمكن « للمنبر » أن يكون « اداة » مرحلية لمستقبل يتطلع فيه الجميع نحو مزيد من حرية العمل السياسى لكل القوى والفئات الملتزمة باطار التحالف ..

ولقد يثور سؤال آخر .. المنابر لمن ؟ لكل من اراد لنفسه ؟ ام لكل من ارادت له السلطة ؟

والجواب ـ فى اعتقادنا ـ لا لهذا ولا لذاك ، فالقوى السياسية لا تفتعل ، ولا يمكن « فبركتها » ، لا من هذا الجانب ولا ذاك ؛ وانما هى حصيلة عطاء تاريخى متصل تمتد جذوره عبر مرحلة بأسرها .. والقوى السياسية التى يمكن أن تقوم باسمها « منابر » يتعين عليها أن تكون قوى متفقة على الاطار العام للتحالف ، أعنى ان تكون متفقة مع البرامج والاهداف والمواثيق المعلنة للتحالف ، وليس من حق أحد أن يرفض هذه المواثيق او أن يعترض عليها ثم يقحم نفسه فى ميدان التحالف القائم على أساسها ؛ كذلك فانه ليس من حق أحد أن يعترض على تواجد قوى سياسية داخل التحالف ، طالما أنها متفقة مع مواثيق التحالف المعلنة ، وطالما انها تعبر عن تواجد تاريخى وموضوعى فى حقل العمل السياسى والاجتماعى ..

ولكى لا أعود فأكرر نفسى ، فاننى وقبل ان انتقل الى موضوع آخر ، اود أن أؤكد ان اى تداخل او محاولة للتداخل من جانب السلطة بحثا عن منابر « محددة » أو تلافيا لمنابر « محددة » تجاهلا للتواجد التاريخى والموضوعى .. وان اى تداخل من جانبها بحثا عن قادة او ممثلين « منضبطين » او « مضمونين » أو « موثوق بهم » سوف تقود التجربة كلها الى نفس الرصيد السابق من الاخفاقات المتكررة ..

ويقودنا ذلك الى التساؤل الثانى الهام ...

ماذا عن هؤلاء الذين آثروا لسبب أو لاخر عدم الانضمام الى الاتحاد الاشتراكى ؟ واخشى ما أخشاه ان يعتبر هؤلاء كما مهملا بحجة انهم غير راغبين فى ممارسة نشاط سياسى أو بحجة انهم ضد صيغة التحالف ذاتها ..

ذلك أن مثل هذا الموقف هو مجرد تبسيط مخل للامور ، وتجاهل لحقائق هامة منها أن مرارة التجارب السابقة ، واستمرار تكرار الاخطاء لابد

له من أن يترك بصماته على لا مبالاة البعض تجاه الاتحاد الاشتراكى . وهذه مسألة واقعية ويتعين علينا معالجتها بالحرص والذكاء الواجبين والا كرسنا عزلة هؤلاء الناس ودفعناهم دفعا من موقف اللامبالاة الى موقع الفعل المضاد ...

كذلك فان صيغة التحالف ، وان قبلت « نظريا » من اطراف عديدة ، فانها وفى التطبيق العملى قد انتهكت انتهاكا صارخا ومتكررا بحيث طغى التطبيق العملى على الصياغات المكتوبة ، ويحتاج الامر الى ممارسات صحيحة جديدة اذا اردنا للبعض ان يصدق ان هناك تحالفا فعلا .

كذلك فاننا يجب الا ننسى أن التحالف مشاركة ، و لمشاركة لابد لها ان كانت فى اطار سياسى من أن تكون اختيارية .. وليس بالامكان وضع صيغة « عسكرية » او « ادارية » لاجبار القوى الاجتماعية أو السياسية المختلفة على التحالف « اجباريا » ان الممارسة الصحيحة والاعتراف « بالتمايز » والتساوى فى الحقوق والواجبات بين فئات التحالف المختلفة هو السبيل الوحيد لجذب القوى المتباعدة طالما انه مفترض فيها اتفاقها مع اهداف التحالف وبرامجه ..

واخيرا فان تساؤلا هاما يثور ، كيف نسمح لانسان أن يدخل مجلس الشعب ليشرع ، وأن يحتل مناصب القيادة فى العمل النقابى والاجتماعى ، ثم لا نسمح له ان يقول رايه فى السياسة .. ؟ اليس فى ذلك اخلالا بطبائع الامور ... ان نعطى للانسان حقه فى أن يمثل الامة كلها وان يشرع لها وان يدلى برايه دونما قيد من فوق منبر السلطة التشريعية ثم اذا ما حاول أن يفتح فمه فى الحديث عن السياسة منعناه بحجة انه ليس عضوا فى الاتحاد الاشتراكى ؟

والقضية « معقدة » اعنى انها « مركبة » بمعنى ان التداعى المنطقى لاى تفكير سليم لابد وان يقودنا الى الفكرة القائلة بأننا مقبلون حتما نحو طريق

جديد للعمل السياسى يكفل التمايز .. وحق العمل السياسى المستقل للفئات الاجتماعية والتيارات السياسية المختلفة .

وان تواجد هذا الحق والاعتراف به لا يعنى « انفراط » التحالف بل لعله يعززه ويقويه ؛ ذلك أنه يمنحه اقدس وأهم ما تحتاجه أية صيغة للتحالف وهو « الاختيار الحر والمتكافىء » ...

واخيرا .. فاننى اعود فأكرر ، الامر جد ، ولقد تكررت الاخطاء بحيث لم يعد ثمة مجال لاخفاق جديد يمكن تدارك آثاره .. ولو شئت التبسيط فان صيغة الاتحاد الاشتراكى قد استنفذت - فى نظر الجماهير - كل فرص الرسوب المسموح بها ، والتعديلات والتغييرات ومحاولات الترقيع لم تكن ابدا مجدية بل لعلها زادت الامور سوءا ، وقادت التجربة كلها نحو الاحتضار .

الطريق الوحيد هو الاعتراف بالتمايز ، والتحالف من خلال هذا الاعتراف .. وما من مخرج آخر .

تعقيب على الدراسة

وسؤال

ان كل سلطة فى اى بلد ترتكز على تحالف من مجموعة طبقات اجتماعية . هذه حقيقة هامة . وهى صحيحة حتى فى حالة دكتاتورية طبقة تنفرد بقيادة السلطة . ان دكتاتورية البرجوازية لا تستبعد – على وجه الاطلاق – مشاركة طبقات أخرى فى احتلال مواقع السلطة لتعزيز مركزها القيادى . وهذا ينطبق ايضا على دكتاتورية البروليتاريا . ففى كافة المجتمعات الاشتراكية التى طبقت مبدأ « دكتاتورية البروليتاريا » اقيمت هذه الدكتاتورية على تحالف طبقى ضم الطبقة العاملة ، وقطاعات واسعة من الفلاحين ، والمثقفين الثوريين .

وكثيرا ما قيل فى مصر خلال سنوات الثورة ان القصد من اقرار مبدأ « تحالف قوى الشعب العاملة » هو استبعاد ان تنفرد طبقة واحدة بالساطة ، هو استبعاد دكتاتورية طبقة . وهذا بالبداهة لا يعنى استبعاد «دكتاتورية البروليتاريا» فحسب ، بل استبعاد « دكتاتورية البرجوازية » كذلك . اى ما اسمته الثورة « بسيطرة راس المال على الحكم » .

ونستطيع أن نقرر دون مانردد من منطلق اليسار ، ومن منطلق اليسار الماركسى بالذات . أن قضية « دكتاتورية البروليتاريا » غير مطروحة فى مصر فى الظروف التاريخية الراهنة . انها غير واردة بل وغير مرغوب فيها . ذلك ان انفراد الطبقة العاملة بقيادة السلطة تقتضى توافر ظروف موضوعية وذاتية هى غير قائمة فى الوقت الراهن ، وغير متوقع أن تكون قائمة فى أى مستقبل قريب أو منظور . واليسار بنفسه يقرر – بكل شرائحه وعلى اختلاف منطلقاته – أن مجرد التفكير فى طرح شعار « دكتاتورية البروليتاريا » يعتبر فى الملابسات التاريخية الراهنة للتحول الاجتماعى المصرى ضرب من ضروب المغامرة غير المسئولة ، فضلا عن أنه طرح غير قابل للتنفيذ .

ان قضية « دكتاتورية البروليتاريا » غير مطروحة اصلا . ولكن المطروح ، والمطروح بصوره مبيره للقلق – من جانب قوى معينة – هو العودة الى صيغة تتحقق بمقتضاها « دكتاتورية البرجوازية » بكل ماتنطوى عليه هذه الدكتاتورية من نظم ، وقيم ، وابنية اجتماعية .

« دكتاتورية البرجوازية » بمعنى أن يعيد راس المال سيطرته التامة على مقاليد السلطة . راس المال بكل قيم ونظم الراسمالية ، سواء فى ابنيته **التحتية الاقتصادية** ، وهذا هو – يريده البعض من سياسة « الانفتاح » – او فى **ابنيته الفوقية**

ان سياسة « الانفتاح » قد تكون مطلوبه لتحقيق انتعاش اقتصادى عاجل بعد التردى الذى أصاب الاقتصاد القومى . الناجم عن سنوات الصمود الطويلة بعد هزيمة ١٩٦٧ ، ونتيجة ما خصص من مبالغ للاعداد لحرب اكتوبر ، تصل هذه المبالغ حسب بعض التقديرات الغربية الى ٢٥ بليون دولار ! . واللجوء الى خطة للانعاش الاقتصادى تحيى الرأسمالية ليس بدعه . حتى من وجهة نظر المجتمعات الاشتراكية . وقد لجأ لينين الى « سياسته الاقتصادية الجديدة » القائمة على اعطاء فرص نمو للرأسماليه . للتخفيف من حدة المشاكل التى تعرض لها الاقتصاد السوفيتى بعد سنوات « شيوعيه الحرب » (١٩١٧ ـ ١٩٢٠) . **ليس الانفتاح مرفوضا ـ حتى فى رأى اليسار ـ من حيث المبدأ . ولكن المرفوض هو ان يقتنص اليمين الصعاب التى تواجه الاقتصاد القومى الان للانحراف بمجرى الثورة الى طريق** الرأسماليه . ولتصفية كل انجازات الثورة ، الاجتماعية والاقتصاديه . التى تحققت لصالح قوى الشعب العاملة والاجهاز عليها اجهازا تاما . وحتى يكون الانفتاح منطلقا فقط لاثراء فئات من السماسرة والطفيليين ، الذين لا يشاركون فى عمليه الانتاج ولايسهمون بجهد انتاجى ؛ بل يستغلون ظروفا طارئة لزيادة الوضع الاقتصادى قلقلة واضطرابا .

ليس هناك خلاف على أن للرأسماليه دورا فى الظروف الراهنة للتحول الاجتماعى المصرى . ولكن القضيه المطروحه هى تحديد هذا الدور . وهل تنفرد الرأسماليه بالسلطة على نحو يطلق العنان للاتجاهات داخل الرأسمالية المنتفعة بالصعاب الراهنة ، لتحقق ثراء عاجل وغير مشروع على حساب الجماهير . دون جهد انتاجى حقيقى يلبى مقتضيات المجتمع العاجله .. ام يجرى تنشيط الرأسمالية والقطاع الخاص داخل اطار تحالف قوى الشعب ؛ على أن تظل وتتعزز السلطة فى يد هذا التحالف ؛ حتى تكون سيطرتها على مصائرها الضمانة لاكيد الكفيله بتحدد طاقات الجماهير الكامنه لتخطى الصعاب الراهنة . واطلاق عمليات التنمية . واكساب المجتمع مقومات تطوره واستقراره ؟ .

هذه هى القضية . ويكمن حلها فى مضمون التحالف المطلوب اقامته وتحديد الطبقات المنضمة اليه . وفى ضوء هذا التحديد لمضمون التحالف . يتحدد الشكل الانسب الذى يلبى متطلبات هذا المضمون .

فما هو هذا الشكل ؟ هل صيغة الاتحاد الاشتراكى كفيلة بتلبية متطلبات هذا المضمون ، حتى بعد ما تقرر له من « تطوير » . وحتى مع التسليم بضرورة اقرار « تعدد المنابر » فيه ؟

لقد اوضح زميلنا **حلمى ياسين** فى مقاله تطلعات اليمين ، والفكر الذى يطرحه الاستاذ احمد ابو الفتح وغيره من أقطاب اليمين . هل فى استطاعة الاتحاد الاشتراكى ان يقاوم هذا الفكر ، وان يصمد امامه ؟ .

ان تجربة الاتحاد الاشتراكى طوال السنوات الماضية كما أوضحها زميلنا **رفعت السعيد** لا توحى بهذه القدرة . ويقرر رفعت السعيد أنه بالرغم انه لا يختلف مع صيغة « المنابر » فانه يجد ما يبرر خشيته من وقوعها فى المحاذير السابقة أو بعضها » . وهذه المحاذير بالقطع تفقد الاتحاد الاشتراكى القدرة على مقاومة الفكر اليمينى الذى اصبح يعلن عن أهدافه جهارا نهارا ، ولا يخفى رفضه الحاسم للاتحاد الاشتراكى .

هل قوى التحالف بمعنى التحالف فى وجه اليمين ، باهدافه الرامية الى تصفية منجزات الثورة ، والانطلاق بلا قيد او شرطفى طريق الراسمالية . سوف نجد فى الاتحاد الاشتراكى الحاجز القادر على مقاومة هذا التحدى ؟

هل تنطوى « المنابر » على الغاء فكرة «التعيين من أعلى» ؟ هل تفسح المنابر للعمال والفلاحين فرصا سياسية متكافئة مع قوى اليمين المستندة الى قاعدة اقتصادية تستمد قوتها من الترخيصات الممنوحة لها بمقتضى سياسة الانفتاح ؟

كنت قد حذرت فى مقال « بالاهرام » انه لا يستقيم منطق ان يتحدد لتمثيل العمال والفلاحين تنظيم سياسى يجرى تقريرمصائره وملامحه وتواجده بقرارات عليه داخل اطار « قطاع الدولة » [حتى لو كانت هذه الدولة هى « دولة مؤسسات » وحتى لو كان هذا التمثيل بـ ٥٠ فى المائة على الاقل من المقاعد] ، ذلك فى وقت ينطلق فيه نشاط « الراسمالية الوطنية » او حتى « الراسمالية » دون ما تحديد او قيود اى هناك ما يبرر التخوف من نشاط راسمالى غير وطنى» اعتمادا على ماقيل رسميا عن تفشى مظاهر « السمسرة » والطفيلية » الى غير ذلك من الظواهر التى نشأت ونمت وترعرعت مع سياسة الانفتاح وحتى لو افترضنا جدلا ـ بأن الدولة قادرة على اجتثاث جذور أوجه الاعوجاج والانحراف ، فليس هناك مايقطع بأن الممثلين المصريين للشركات الاجنبية سوف يكونون اكثر حرصا ـ اقتصاديا وسياسيا ـ على المصالح العامة .. منهم على مصالح مصدر دخلهم وربحهم .

لم تعد القضية أن اليسار كان المبادر بالمطالبة بتعدد المنابر فى وقت لم تكن فكرة المنابر مطروحة اصلا ، حتى يتعين على اليسار ان ينظر الى هذا التطوير على انه تلبية لطرح كان هو اول من لفت النظر الى ضرورة الاخذ به . بل ، ان القضية اليوم هى الى « اى حد يمكن مواجهة التحديات التى تهدد صميم منطق الثورة وانجازاتها ، اعتمادا على هذا الطرح فى الظروف الراهنة ، وهل مازال هذا الطرح ملائما بعد التطورات التى اعترت المجتمع خلال الاونة الاخيرة ، وكما كان اليسار يرعيه سباقا منذ عدد من السنوات ، فربما استدعت الظروف الراهنة ان يثبت ـ مرة اخرى ـ نفس القدرة على السبق حتى لو اعترض الاخذ بطروحه الجديدة فى الحال راى غالب يقاوم التسليم به .

انفى بطرحى هذا لا ادعو الى مقاطعة الاتحاد الاشتراكى ، ولا حتى الى استخدام

حتى بعدم الالتحاق به بعد ان اصبحت عضويته اختيارية . بل أرى ان اليسار ينبغى ان يساهم بكل ماله من قوة فى المعترك السياسى ، وان يمارس نشاطه من داخل المؤسسات .

ولكنى أقرر بنفس الحزم أن صيغة الاتحاد الاشتراكى ، حتى بعد اقرار تعدد المنابر فيه ، ليست الصيغة الاكثر ملاءمة ، ولا هى الصيغة الكفيلة فى رايى بمواجهة تحديات المرحلة ، وبحماية مكتسبات الثورة لصالح التحالف الاجتماعى الذى استندت اليه .

وصميم بناء الاتحاد الاشتراكى يحول دون أن يكتسب صفة ان يصبح تنظيما منبثقا من « أدنى » ، أى تنظيما يرتكز بنـاؤه الى الممثلين الاصلاء لقوى الشعب العاملة .

قلت : ليس حتما انه ينبغى التمسك بصيغة الاتحاد الاشتراكى لمجرد ان اليمين يلفظه . وأقول : ليس حتما انه ينبغى لفظ فكرة تعدد الاحزاب لمجرد أن اليمين يتبناه .

فالقضية فى الحالتين هى قضية «شكل» التحالف . اما جوهر المواجهة فهى تجرى حول المضمون .. أى المضمون الاجتماعى والطبقى للاحزاب المباحة اقامتها .

أن اليمين برفعه شعار « اطلاق حرية تأليف الاحزاب » دون ما قيد او شرط ، انما يعنى فى الاساس **حرية تأليف الاحزاب لطبقات المالكة، للطبقات البرجوازية، للطبقات القادرة بامكانياتها المادية والمالية على أن تكتسح الساحة خاصة فى ظرف** لم يعد يتعرض فيه النشاط الاقتصادى « الحر » (اقرأ : الراسمال) لقيود كثيرة كبلته فى الماضى .

مضمون شعار اليمين : هو اقامة سلطة تستند الى تحالف قوى الراسمالية ، سلطة دكتاتورية البورجوازية سلطة للاتجاهات الطفيلية غير المنتجة صوت قوى صاخب ، بل ربما الكلمة الفصل .

والمنطلق الكفيل بمواجهة هذا المنطلق اليمينى ، **هو تحالف تمثله جبهة من الاحزاب الوطنية القادره على حشد كافة الطاقات الانتاجية والابداعية فى المجتمع ، من اجل التحرر الوطنى ، والتقدم الاجتماعى والتنمية الاقتصادية .** هذا لا يلغى الراسمالية الوطنية ، ولكن لا يترك لهـا الساحة وحدها . ولا يترك للقوى المنسلقه غير ممثلة لصالح حقيقية ان تنمو وتترعرع ، ولا يبدو ان احدا من المشاركين فى هذه الدراسة يستبعد ان مآل المواجهة الاجتماعية الراهنة داخل المجتمع المصرى انما سوف ينتهى الى **مواجهة بين صيغتين للتحالف** : صيغة تستند الى « **مجموعة احزاب للطبقات المالكة** » (**منطلق اليمين**) ، او صيغة تستند الى **مجموعة احزاب للطبقات الوطنية** » (منطلق اليسار ومنطلق قوى الثورة فى مصر عموما) فقد اقر رفعت السعيد فى مقاله بانه يمكن للمنابر ان تكون « اداة ، **مرحلية** لمستقبل يتطلع فيه الجميع نحو مزيد من حرية العمل السياسى لكل القوى والفئات الملتزمة باطار التحالف » واكد

السيد كمال رفعت فى ختام مقاله «ان المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى ستكون **سواة** لتجمعات سياسية تعمل فى نطاق جبهة وطنية صلبة من قوى الشعب العامل تخدم اهدافها الوطنية والقومية » .

فهل على اليسار ان يركز — فقط — فى هذه المرحلة على الشروط التى ينبغى توافرها حتى تكون فكرة المنابر صالحة ومقبولة .. ام أن واجبه — قبل ذلك — هو ان يؤكد حتمية البديل — آجلا أو عاجلا — كشرط لا غنى عنه لتخطى معثرات المرحلة ، وتعميق انجازات الثورة . والسير بمسيرتها قدما الى الامام .

محمـد سـيد أحمـد